A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/10/65
16 January 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال

هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨
(جنيف، ١-٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

الرئيس – المقرر: السيد موسى بريزات (الأردن)*

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لنقاشات وتوصيات المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ الذي عقد في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ٦/١٣. ففي هذا القرار، قرر المجلس الإبقاء على المحفل الاجتماعي باعتباره فضاء حيوياً للحوار بين ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات الشعبية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن القضايا ذات الصلة بالبيئة الوطنية والدولية اللازمة لتعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافةً.

وفي إطار المحورين الرئيسيين: "الفقر وحقوق الإنسان" و"البعد الاجتماعي لعملية العولمة"، استمع المحفل لعروض الخبراء وأجرى مناقشات تفاعلية بشأن المواضيع التالية وعلاقتها بالفقر: الإطار المعياري لحقوق الإنسان والفقر المدقع؛ والديون الخارجية؛ وسياسات التجارة الدولية؛ ودور ومسؤولية الدولة والمجتمع المدني والشركات عبر الوطنية في استئصال شأفة الفقر؛ والمساعدة والتعاون الدوليان في مجال الحد من الفقر واستئصال شأفته؛ وظروف العمل اللائقة والمؤاتية؛ والحوكمة الرشيدة/الفساد؛ والحصول على العقاقير الأساسية والرعاية الصحية الميسّرة الكلفة؛ وتغير المناخ؛ والأمن الغذائي والأزمة الغذائية والحق في الغذاء.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

المحتويات

		الفقـــــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٤	٣
ثانياً –	تنظيم المحفل الاجتماعي	٥-١٥	٣
	ألف – افتتاح الدورة	٥-١١	٣
	باء – تنظيم العمل	١٢-١٣	٤
	جيم – الحضور	١٤	٤
	دال – الوثائق	١٥	٤
ثالثاً –	موجز أعمال الدورة	١٦-٨١	٥
	ألف – الفقر وحقوق الإنسان	١٧-٤٧	٥
	باء – البعد الاجتماعي لعملية العولمة	٤٨-٧٨	١١
	جيم – النقاش التفاعلي مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات المواضيعية ذات الصلة لمجلس حقوق الإنسان	٧٩-٨١	١٨
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات والمواضيع المقترحة لدورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩	٨٢-١٠٥	١٨
	ألف – الاستنتاجات	٨٢-٩٣	١٨
	باء – التوصيات	٩٤-١٠٤	٢٠
	جيم – المواضيع التي يمكن طرحها للنقاش في دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩	١٠٥	٢١

المرفقات

المرفق

الأول – جدول الأعمال المؤقت ٢٣

الثاني – Programme of work ٢٤

الثالث – List of attendance ٢٩

أولاً – مقدمة

١- عُقد المحفل الاجتماعي في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ طبقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٦.

٢- وقرر المجلس في قراره ١٣/٦ الإبقاء على المحفل الاجتماعي باعتباره فضاء حيوياً للحوار بين ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات الشعبية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن القضايا ذات الصلة بالبيئة الوطنية والدولية اللازمة لتعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافةً.

٣- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، عين رئيس المجلس، من بين المرشحين الذين عينتهم المجموعات الإقليمية، السيد موسى بريزات، ممثل الأردن الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، رئيساً – مقرراً للمحفل الاجتماعي في دورته لعام ٢٠٠٨. وبعد أن تشاور الرئيس – المقرر مع الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة، أعلن الفترة ١-٣ أيلول/سبتمبر موعداً لعقد دورة عام ٢٠٠٨ للمحفل الاجتماعي.

٤- ويتضمن هذا التقرير موجزاً للمناقشات التي جرت في دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ والاستنتاجات التي خلص إليها والتوصيات التي قدمها، إضافة إلى المواضيع التي يمكن تناولها في دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩.

ثانياً – تنظيم المحفل الاجتماعي

ألف – افتتاح الدورة

٥- افتتح الرئيس – المقرر دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ ودعا رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى الإدلاء بملاحظات افتتاحية. وأشار الرئيس في بيانه إلى التحديات الحالية التي يواجهها المجتمع الدولي، بما فيها الأزمات الغذائية واستمرار الفقر، وهي تمثل أسباباً قاهرة لعقد اجتماع مثل المحفل الاجتماعي. وشجع المشاركين على تحقيق تقدم في تحديد أفضل الممارسات في مجال مكافحة الفقر.

٦- ثم خاطب الرئيس – المقرر المشاركين في المحفل مبرزاً أهمية التركيز على قضية الفقر وكيفية استئصاله في إطار العولمة وحقوق الإنسان. وشدد على وجود توافق في الآراء بأن الفقر ليس مشكلة اقتصادية واجتماعية فحسب، ولا هو مشكلة أمنية أو سياسية فقط، بل إنه مشكلة تتعلق بحقوق الإنسان أيضاً لأنه يمثل انحطاط الكرامة الإنسانية.

٧- وقال الرئيس – المقرر، علاوة على ذلك، إن العولمة قد تؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر إن لم تعالَج بجدية. كما أنها تضر بسبل كسب الرزق البسيطة، مثل الزراعة التقليدية وتربية الماشية في الضواحي والمناطق الريفية. وإضافة إلى ذلك، فإن الخصخصة عبر تجميد تكاليف الخدمات الأساسية تزيد العبء على الفقراء، ناهيك عما تحدثه أدوات أخرى من أدوات العولمة المعروفة من آثار جانبية سلبية أخرى على الفقر والفقراء.

٨- ومن الواضح أن سياسات التحرير الاقتصادي قد نجحت في زيادة عدد الأغنياء؛ بيد أنها ساهمت أيضاً في زيادة عدد المحرومين في العديد من المناطق، رغم أنها ليست العامل الوحيد في هذا الصدد.

٩- والأزمة الغذائية العالمية الراهنة هي ناقوس خطر إضافي للمجتمع الدولي ونذير عواقب إضافية للفقر المتعاظم ونقص الغذاء، فضلاً عن الآثار السلبية المحتملة للعولمة.

١٠- واقترح الرئيس - المقرر أربعة مجالات يمكن أن تتناولها مداولات المحفل الاجتماعي ومناقشاته: (أ) إذكاء الوعي وإثارة الاهتمام الدولي بمشكلة الفقر والفقر المدقع؛ (ب) المبادرات العملية القابلة للتنفيذ؛ (ج) الدعم التقني وبناء القدرات لصالح البلدان والوكالات المحتاجة؛ (د) الحاجة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر تنظيماً في تطوير وتنسيق الجهود الدولية لمعالجة مشكلة الفقر.

١١- وثم دعا الرئيس - المقرر نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى إلقاء كلمة ترحيب. واسترعت نائبة المفوضة السامية في كلمتها انتباه المشاركين إلى تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/SF/2008/2)، الذي أعدته بناء على طلب المجلس باعتباره مساهمة أساسية في مداولات المحفل. وشددت أيضاً على أن الفقر قضية من قضايا حقوق الإنسان وأنه أخطر تحد يواجه العالم في مجال حقوق الإنسان. وأعربت عن اعتقادها بأنه يمكن إضفاء طابع إنساني على العولمة إذا هي استهدت بالمبادئ الأساسية التي ترتكز عليها حقوق الإنسان، مثل الإنصاف والمشاركة والمساءلة وعدم التمييز. وألقت الضوء على ضرورة استعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان للتأثير في وجهة العولمة وتعزيز فعالية عملية استئصال شأفة الفقر باعتبارهما مجالاً مهماً يحتاج إلى المزيد من النقاش.

باء - تنظيم العمل

١٢- أعد برنامج عمل دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ (انظر المرفق الثاني) بتوجيه من الرئيس - المقرر، مع مراعاة مساهمات الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

١٣- وفي إطار المحورين الرئيسيين: "الفقر وحقوق الإنسان" و"البعد الاجتماعي لعملية العولمة"، استمع المحفل إلى عروض قدمها ٢٨ خبيراً، تلتها حوارات تفاعلية بشأن ١٢ مسألة مواضيعية وعلاقتها بالفقر.

جيم - الحضور

١٤- انظر المرفق الثالث.

دال - الوثائق

١٥- عُرض على دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ جدول الأعمال المؤقت (المرفق الأول) وبرنامج العمل (المرفق الثاني) والتقرير الأساسي (A/HRC/SF/2008/2) الذي قدمته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عملاً بالفقرة ٨ من قرار المجلس ٦/١٣.

ثالثاً – موجز أعمال الدورة

١٦- يتضمن الفرع الوارد أدناه موجزاً للعروض التي قُدِّمت والبيانات التي أُدلي بها في إطار الحوار التفاعلي الذي تلا تقديم العروض[(١)].

ألف – الفقر وحقوق الإنسان

الإطار المعياري لحقوق الإنسان والفقر المدقع

١٧- ذكّرت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، السيدة ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا، بأن دورات سابقة للمحفل الاجتماعي قد أكدت ترابط حقوق الإنسان والفقر المدقع من ثلاثة أوجه: (أ) قد يكون الفقر سبباً لانتهاكات حقوق الإنسان ونتيجة لها في آن واحد؛ (ب) إن إعمال جميع حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع أمران يعزّز كل منهما الآخر؛ (ج) تُوفر معايير ومبادئ حقوق الإنسان إطاراً للحد من الفقر أو لاستئصاله أو لكلا الأمرين معاً. وشددت أيضاً على أن القضاء على الفقر ليس مِنَّةً وإنما هو قضية مهمة وملحة من قضايا حقوق الإنسان. وغالباً ما يرتبط الفقر بنكران أو انتهاك حقوق الإنسان المنصوص عليها في معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية التي تضع، هي والصكوك الإقليمية، الإطار المعياري لمعالجة مسألة الحد من الفقر من منظور حقوق الإنسان. وشددت أيضاً على أن أي مبادرة ترمي إلى معالجة وضع الفقراء يجب أن تسترشد بمبادئ المساواة وعدم التمييز، والمشاركة والشفافية والمساءلة.

١٨- وأشارت الخبيرة المستقلة أيضاً إلى الدور المهم الذي يؤديه المحفل الاجتماعي باعتباره منبراً للتعبير عن الشواغل الناشئة في شتى أنحاء العالم. وفي معرض تعليقها على توقعاتها من المحفل لاحظت، أن هذا الأخير يحتل مكانة فريدة تسمح له بتحديد أفضل الممارسات في مجال الحد من الفقر وتشجيع إدراج نهج يقوم على حقوق الإنسان في السياسات الرامية إلى الحد من الفقر والقضاء عليه. وقالت إنه ينبغي للمحفل أن يواصل التركيز على التمييز القائم، بوصفه سبباً ونتيجة للفقر على السواء، وإنه ينبغي تعزيز مشاركة الفقراء، لا سيما النساء. وخلصت إلى القول إن الدورة الحالية للمحفل ينبغي أن تستند أيضاً إلى العمل الذي اضطُلع به في الدورات السابقة وأن تستمر في الترويج لمشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان: حقوق الفقراء، وهو المشروع الذي كانت قد أعدته اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦.

١٩- أما السيد أريرانغا بيلاي، نائب الرئيس وعضو لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فركز عرضه على عمل هذه اللجنة في مجال الفقر وحقوق الإنسان. وذكّر بأن اللجنة كانت قد وضعت تعريفاً للفقر وقال إن الإطار المعياري الدولي لحقوق الإنسان أساسي في الحد من الفقر على نحو مستدام. وأكد على الخصائص الرئيسية لنهج قائم على الحقوق في مجال الحد من الفقر، مثل الحقوق والواجبات، والمساءلة، والمساواة، وعدم

---

(١) أُدرجت نصوص العروض كاملةً – كما وردت – على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: www2.ohchr.org/english/issues/poverty/speakers_presentations.htm.

التمييز، والمشاركة. فعن المساءلة، أشار بوجه خاص إلى البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتباره أداة للمقاضاة فيما يخص هذه الحقوق.

الديون الخارجية والفقر

٢٠- قال السيد سيفاس لومينا، الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية ذات الصلة للدول على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إن عبء الدين المفرط والاعتماد الشديد على المساعدة الخارجية والفقر المدقع هي عوامل تطرح مجتمعةً، من منظور حقوق الإنسان، تحدياً كبيراً أمام إعمال حقوق الإنسان في العديد من البلدان عبر تقويض التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان والانتقاص من تمتع الفقراء بهذه الحقوق في البلدان المدينة. وتشير الدراسات إلى أن بعض البلدان تنفق على خدمة الدين كل سنة أكثر مما تنفق على جميع الخدمات العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل التعليم والصحة.

٢١- وشدد الخبير المستقل على أن خفض الدين الخارجي من خلال تخفيف أعباء الديون هو إحدى الوسائل الرئيسية للمساهمة في الحد من الفقر وتأمين القدرة على تحمل عبء الديون. بيد أنه استرعى الانتباه إلى عدد من الشواغل الرئيسية في مبادرات تخفيف أعباء الديون، لا سيما بشأن الشروط المرتبطة بتدابير هذا التخفيف. فتخفيف عبء الدين لا يؤدي وحده إلى تيسير التنمية واستئصال شأفة الفقر في البلدان المنخفضة الدخل، ذلك أنه يجب إكمال هذا العمل بمساعدة إنمائية إضافية، خاصة في شكل قروض ميسَّرة أو منح. وأشار في هذا الصدد إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما فتئت تنخفض إلى مستويات أقل بكثير من المستوى المستهدف البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الذي أعيد تأكيده في توافق آراء مونتيري الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٢٢- واختتم الخبير المستقل عرضه بالتأكيد على أهمية ما يلي: (أ) أن تكون سياسات التجارة والمساعدة والدين متسقة وأن تقترن مبادرات تخفيف أعباء الديون بمساعدة ميسَّرة؛ (ب) أن تراعي عملية تخفيف أعباء الديون من أجل الحد من الفقر مع وضع كل بلد وألا تقوض تمتع الفقراء بحقوق الإنسان في البلدان المنخفضة الدخل؛ (ج) تعزيز الشفافية ومشاركة المجتمع المدني والفقراء في برامج تخفيف أعباء الديون.

٢٣- وعقب العرض الذي قدمه الخبير المستقل، أعلن الرئيس - المقرر أن المتحدث التالي، السيد ناصر شريدة، الأمين العام لوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالأردن، لم يتمكن من حضور المحفل الاجتماعي وأن بيانه سيلقيه ممثل لبعثة الأردن الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف. وركز بيان السيد شريدة على الأثر المباشر وغير المباشر للدين الخارجي على الفقر. وأوضح أن وجود دين خارجي كبير قد يقلص بشكل مباشر موارد الحكومة المتاحة للفقراء. كما يمكن للمديونية المرتفعة أن تفضي إلى زيادة الفقر بصفة غير مباشرة لأنها تقوض النمو الاقتصادي عبر زيادة مستوى عدم التيقن وخفض الإنفاق على البنية الأساسية الاقتصادية. كما يمكن أن تُنفّر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يُعدّ عنصراً مهماً للنمو الاقتصادي. وتضمن البيان أيضاً معلومات ووقائع وأرقاماً عن جهود حكومة الأردن الرامية إلى خفض دينها الخارجي.

دور الدولة ومسؤوليتها في استئصال شأفة الفقر

٢٤- تحدث السيد لي باودونغ، الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عن دور الدولة ومسؤوليتها في استئصال شأفة الفقر. ولاحظ أن الفقر ينشأ عن عوامل اجتماعية وتاريخية، فشدد على أن النهوض بحقوق الإنسان مكوّن أساسي في استئصال شأفة الفقر.

٢٥- وعرض السيد لي باودونغ جهود حكومة الصين واستراتيجياتها في مجال القضاء على الفقر، وشدد على أنه عبر النهوض بالحق في الاكتفاء الذاتي والتنمية في الصين، تقلصت مستويات الفقر وتحقق هدف الألفية المتمثل في خفض الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ قبل هذا الموعد بكثير. وأوضح أن نجاح دولته يعزى أساساً إلى تنفيذ استراتيجية إنمائية مِن صُنْعها تضع الشعب في صلب اهتماماتها وتتلاءم مع سياقها الوطني. وشجع على التعاون بين بلدان الجنوب لاستئصال الفقر وشدد على أن البلدان، في سعيها إلى القضاء على الفقر، ينبغي أن يُسمح لها باتباع مسارها الخاص بها مع مراعاة سياقها المحلي.

المساعدة والتعاون الدوليان

٢٦- عولج موضوع المساعدة والتعاون الدوليين في العرض الذي قدمه السيد عمر بن محمود، كاتب الدولة التونسي المكلف بصندوق التضامن الوطني. فقد وصف أنشطة الصندوق وتجاربه الناجحة في مجال التخفيف من وطأة الفقر في المناطق المعزولة والريفية. ويدعم الصندوقَ تبرعات الجمهور وهو يمول مرافق من قبيل السكن والمشاريع والمدارس والمراكز الصحية. وترتب على هذه المبادرة، التي تكمل استراتيجيات حكومية أخرى في مجال الحد من الفقر، انخفاض شديد في مستويات الفقر في البلد. وقد استرعت الاهتمام الدولي ويجري حالياً تكرارها في بلدان أخرى.

٢٧- وبعد تقديم جميع العروض المبينة أعلاه، فتح الرئيس - المقرر باب التعقيبات ودعا المشاركين إلى إجراء حوار تفاعلي بشأن المواضيع التي تطرقت إليها العروض. وكانت هناك مداخلات من ممثلي إندونيسيا وإيران وباكستان (باسم منظمة المؤتمر الإسلامي) والبرازيل وتركيا والجزائر وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية وكوبا وماليزيا واليمن، وكذلك من اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين.

٢٨- وكان هناك اتفاق عام على أن الفقر المدقع سبب لانتهاكات حقوق الإنسان ونتيجة لها في آن معاً وأنه ينبغي معالجته بانتهاج نهج متعدد الجوانب يتطلب اتخاذ إجراءات على الأمد القصير والمتوسط والبعيد. وقيل إنه يجب إدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في الخطط الوطنية للحد من الفقر وتجسيدها في المعايير واللوائح التجارية الدولية للمؤسسات المالية الدولية قصد إيجاد نظام اقتصادي دولي يتسم بالعدل والإنصاف. وأكد العديد من المشاركين على أهمية وجود نظام تجاري دولي منفتح وعادل وغير تمييزي.

٢٩- ورحب معظم المتحدثين بقرار المجلس الإبقاء على المحفل الاجتماعي بوصفه فضاء فريداً للحوار التفاعلي بين آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات الشعبية.

٣٠- وعلاوة على ذلك، فإن أي نهج تضعه وتتبعه منظومة الأمم المتحدة لمعالجة قضية الفقر من منظور حقوق الإنسان ينبغي أن يستند إلى جميع الصكوك المتصلة بالموضوع ومن بينها معايير منظمة العمل الدولية. فمحتوى حقوق الإنسان في صكوك منظمة العمل الدولية المتصلة بالموضوع واضح بوجه خاص في هذا الصدد، لا سيما الصكوك المتعلقة بحقوق العمال والتمييز وعمل الأطفال والعمل الجبري (السخرة). كما أبرِزت العلاقة بين معايير العمل الدولية وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣١- وعن تعريف الفقر، استرعي الانتباه إلى أن مصطلحي "الفقر" و"الفقر المدقع" يستعملان كمترادفين وأنه ينبغي للمحفل الاجتماعي أن يتجنب ذلك. كما شُدد على ضرورة التفريق بوضوح بين الفقر المادي والفقر غير المادي. واعتُبر قياس الفقر بمؤشر عدد الدولارات في اليوم أمراً مضللاً، ذلك أنه لا يمكن اختزال تنوع الفقر في مختلف البلدان في رقم عالمي واحد.

٣٢- وعلق عدد من الممثلين على عملية العولمة فألقوا الضوء على جوانبها السلبية وتأثيرها السلبي في الفقر وأقروا الرأي القائل إن مكاسب الكفاءة التي تتحقق من العولمة ينبغي أن تقترن بالعدالة الاجتماعية. وقيل إنه إذا كانت الحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن تنفيذ السياسات الوطنية الرامية إلى استئصال الفقر، فإن تنفيذ هذه السياسات غالباً ما يتداخل مع عوامل متعددة على الصعيد الدولي. فالجهود المحلية لمكافحة الفقر يجب أن يكملها إطار وتعاون دوليان مساعدان وداعمان. وأُبرز في هذا السياق دور المساعدة والتعاون الدوليين باعتبارهما عاملين حاسمين في مجال استئصال شأفة الفقر، بينما أُعرب عن أسف إزاء الصعوبات التي تواجهها معظم البلدان المتقدمة في تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٣٣- ورأى بعض المتحدثين أن أسباب الفقر المدقع تشمل عدم وجود حوكمة رشيدة، والفساد على الصعيد الوطني، بينما أشار آخرون إلى الاحتلال الأجنبي والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، والعقوبات، وهي أسباب تؤثر مباشرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدول مستقلة وذات سيادة، وتضع عقبات إضافية أمام تمتع الشعوب والأفراد الذين يعيشون في كنفها بجميع الحقوق تمتعاً كاملاً.

٣٤- وضرب العديد من المشاركين أمثلة على أفضل الممارسات مستقاة من جملة من البرامج الاجتماعية أو برامج الضمان الاجتماعي التي تنفَّذ على المستوى الوطني وتقاسموا معلومات عن تحديات ونجاحات الجهود الوطنية لمكافحة الفقر. وعلى المستوى الدولي، تشمل التدابير المحددة المتخذة من أجل المساهمة في مكافحة الفقر على الصعيد العالمي ما يلي على سبيل المثال: مشروع المبادئ التوجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان، وحملة "مكافحة الجوع والفقر"، وصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفقر. وشُدد في هذا المضمار على أن مكافحة الفقر من منظور حقوق الإنسان ينبغي أن تظل أولوية رئيسية من أولويات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

السياسات التجارية الدولية والفقر

٣٥- تطرق السيد جان - بيير ليهمان، أستاذ الاقتصاد السياسي بالمعهد الدولي للتنمية الإدارية والمدير المؤسس لمجموعة إيفيان، لموضوع السياسات التجارية الدولية والفقر فبدأ عرضه بالقول إن التجارة لا تؤدي في حد ذاتها

إلى الحد من الفقر وإن منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي لم تُحسن صنعاً إذ أوحت بأن الحواجز التجارية والإعانات قد ساهمت في الفقر. وإذا كان صحيحاً أن خفض الإعانات في أوروبا والولايات المتحدة سيفيد كثيراً الفقراء في العالم النامي، فقد شدد السيد ليهمان على أن مشكلة الفقر الحقيقية تكمن في الصعيد المحلي. وهو يرى أن وجود ظروف محلية ملائمة، مثل الحوكمة الرشيدة وتكوين رأس المال البشري والقدرة على تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة واستقرار الاقتصاد الكلي، أهم من التجارة بالنسبة للحد من الفقر. وأشير إلى كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة باعتبارها نماذج إيجابية بينت كيف يمكن الحد من الفقر من خلال تنمية رأس المال البشري وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

٣٦- وقالت السيدة آيلين كوا، منسقة برنامج التجارة والتنمية، مركز الجنوب، إن معظم البلدان قد نُصحت بأن تصبح أكثر اندماجاً في الاقتصاد العالمي بواسطة الصادرات، مما أدى إلى زيادة حدة الفقر في أقل البلدان نمواً، لا سيما في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وذلك رغم زيادة النمو الاقتصادي والتجارة العالميين. وأوردت إحصاءات عن قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية في عدد من البلدان كي تبيّن كيف زادت الواردات زيادة حادة، مما نجم عنه انخفاض شديد في الإنتاج وتسريح العمال وتقلص عائدات الأسر. ولما كانت السياسة الاقتصادية القائمة على الصادرات غير قابلة للاستمرار على المدى الطويل بالنسبة إلى جميع البلدان وتتسبب في انكماش الأسواق المحلية، فقد أيدت فكرة استعادة النشاطين الزراعي والصناعي في البلدان والمناطق، مع إعادة النظر في أساسيات النظام التجاري قصد وضع حقوق الإنسان في صلب الالتزامات بتحرير التجارة.

٣٧- وأشار السيد ديفيد لوك، كبير المستشارين التجاريين ومنسق وحدة التنمية التجارية والبشرية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/جنيف، في العرض الذي قدمه، إلى أنه قد ترتب على العولمة تقدم تكنولوجي وتكامل اقتصادي ومالي وزيادة في الإنتاجية، من جهة، وتزايد تفاوتات الدخل عبر البلدان وداخلها، من جهة أخرى. ووضَّح أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأولوياته في مجال التجارة والتنمية وشدد على أن البرنامج قد أخذ يؤدي دوراً تحليلياً وموضوعياً مهماً منذ التسعينات من القرن الماضي.

٣٨- ثم دعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى إجراء حوار تفاعلي. وأدلى ببيانات ممثلو بربادوس والجمهورية العربية السورية والمكسيك واليمن. واعتُرف بأن التجارة في حد ذاتها لا تخفف من وطأة الفقر مباشرة لأنه لا توجد ضمانة بأن يكون للثروة الناجمة عن التجارة تأثير في أحوال الفقراء. وأشير أيضاً إلى أن للتجارة الدولية دوراً وأن جولة الدوحة كانت بهذا المعنى خطوة في سبيل الحد من الفقر. وشُدد أيضاً على أنه يجب مراعاة واقع البلدان النامية وتاريخها عند وضع سياسات واتفاقات تجارية. ودُعي المحفل العالمي إلى أن يوصي بمواصلة المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية من أجل إبرام اتفاق يساهم في التخفيف من حدة الفقر، خاصة في أقل البلدان نمواً.

دور المجتمع المدني في استئصال شأفة الفقر على مستوى القاعدة الشعبية

٣٩- علقت السيدة إنغريد سريناث، الأمينة العامة للتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، بقولها إن سياسات الدولة التي تستبعد الفئات المهمشة في المجتمع من التمتع بحقوقها غالباً ما تكون سبباً في الفقر. وهي ترى أن المجتمع المدني هو عبارة عن "مكبر لأصوات" المهمشين. وأشارت إلى الحوكمة القائمة على المشاركة بوصفها حلاً

لمعظم القضايا التي طرحت أثناء المحفل الاجتماعي، بما فيها الفقر. والسياسات التي تسترشد باحتياجات أشد فئات المجتمع تضرراً وتهميشاً هي التي يمكن أن تنفَّذ تنفيذاً عادلاً وفعالاً. وأعربت المتحدثة في الوقت ذاته عن قلقها إزاء وجود مشاريع قوانين في عدد من البلدان من شأنها أن تُقيِّد حرية المجتمع المدني وأن تؤثر من ثم في أنشطته وجهوده الرامية إلى الحد من الفقر والقضاء عليه.

٤٠- وقدَّم كل من السيدة بيريز دي بيريز والسيد جونن، وكلاهما يمثل الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، وصفاً مفصلاً لعمل الحركة مع المجتمعات المحلية الفقيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وغواتيمالا. وقد بينت تجربتهما مع هذه المجتمعات أن من يعيشون الفقر المدقع دائماً ما يكونون أول من يعمل على تغيير ظروفه المعيشية ويجب من ثم تشجيعهم على المشاركة الكاملة في الاستراتيجيات المحلية والوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر. وللمجتمع المدني دور يؤديه في المساعدة على مد الجسور بين من يعيشون الفقر المدقع وغيرهم من فئات المجتمع، لا سيما السلطات الوطنية والمحلية والخدمات العامة، في المحافل الملائمة وعبر الحوار.

٤١- ثم فتح الرئيس - المقرر باب النقاش للمشاركين. وأدلى ممثلو منظمة الفرنسيسكان الدولية والمجلس الدولي للمرأة ومنظمة أطلس والاتحاد الوطني للمرأة التونسية ببيانات بشأن المحور موضع النقاش. وقيل إن المجتمع المدني ما برح يضطلع بعمل جبار في مجال مكافحة الفقر المدقع؛ وضُرب مثال محدد على ذلك بعمل إحدى المنظمات في الهند. وأشير إلى تأثير الفقر على النساء واحتُجّ بأن النساء يتضررن من الفقر أكثر من غيرهن بسبب أوجه عدم المساواة البنيوية. وأيد المتحدثون الرأي القائل إنه ينبغي عدم تعميم استراتيجيات استئصال الفقر وأنه ينبغي أن تراعي هذه الاستراتيجيات البعد الجنساني للفقر.

دور الشركات عبر الوطنية ومسؤوليتها الاجتماعية في مجال استئصال الفقر

٤٢- أشار السيد فيليبو فيغليو، مدير الحلول التجارية في المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، إلى أن قطاع الأعمال هو جزء من عملية التغلب على تحديات التنمية. وعرض العديد من دراسات الحالات التي تشمل شركات تضطلع بمشاريع في البلدان النامية تشرِك فيها القطاعات المتدنية الدخل وتفيدها وتشجع أنشطة الأعمال التجارية المستدامة والشاملة مع الشركاء من الأوساط المعنية بالتنمية والمجتمع المدني. ومن الأساسي النظر إلى دور التجارة على أنه يتجاوز مجرد توفير الموارد وأن ينعكس ذلك في النقاش بشأن التعاون الإنمائي. فينبغي مناقشة مسألة التجارة باعتبارها عاملاً رئيسياً يساهم في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ومستفيدة رئيسية من الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣- أما السيد جيرالد باشود، المستشار الخاص للمثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، فأعرب عن اعتقاده بأن بإمكان القطاع الخاص أن يساهم في التخفيف من حدة الفقر لأن مجال الأعمال هو مصدر أساسي للاستثمار وفرص العمل. وفي مقدور القطاع الخاص أن يولّد النمو ويعزز المطالبة بحكم القانون، مما يهيئ ظروفاً مواتية لحقوق الإنسان وكسر حلقة الفقر. واعترف أيضاً بالأثر السلبي الذي يحدثه قطاع الأعمال في مجال حقوق الإنسان وشخَّص حلاً يسمح بالتخفيف من ذلك الأثر، وهو حل يتمثل في الإطار الثلاثي للأعمال وحقوق الإنسان، أي واجب الدولة المتمثل في حماية حقوق

الإنسان وإتاحة سبل الانتصاف في حالة انتهاك تلك الحقوق، وواجب قطاع الأعمال بأن يحترم جميع حقوق الإنسان في كل وقت وحين.

٤٤- وشدد الرئيس - المقرر على أن الموضوع محل النقاش مهم ويطرح معضلة أمام المجتمع الدولي، مما يتطلب من الأمم المتحدة المزيد من التفكير والبحث. ثم فتح باب التعليق والسؤال أمام المشاركين. وأدلى ممثل كل من جنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية ببيان، وكذلك نائب رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع.

٤٥- وأُعرب عن قلق إزاء واجب الدولة بتوفير الحماية من تعسفات الشركات عبر الوطنية. وقيل إن هناك عدداً من الدول التي لا يمكنها واقعياً التحكم في هذه الشركات لأن هذه الأخيرة تمتلك من الموارد أكثر مما تملكه الدولة نفسها. وعلاوة على ذلك، ادُّعي أنه لا توجد قواعد واضحة بشأن المسؤوليات والمجالات التي تحتاج إلى حماية الدولة فيما يخص الشركات المتعددة الجنسيات.

٤٦- وشُدد أيضاً على أن النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل عاملان مهمان في الحد من الفقر، لكنهما لا يكفيان بلا شك. فالفقراء لا يستفيدون من النمو الوطني في الغالب ويعيشون على الكفاف من أعمال متدنية الأجر. ومكافحة الفقر تتطلب الأخذ بنهج متعدد الجوانب وألا يُقتصر في ذلك على الشركات.

٤٧- وأشير أيضاً إلى وجود مبادرة من مبادرات الأمم المتحدة، وهي مبادرة "الاتفاق العالمي" التي ترمي إلى تدعيم العلاقة بين حقوق الإنسان ومكافحة الفقر والمسؤولية الاجتماعية للشركات. بيد أنه يتعين دعم الاتفاق العالمي بمبادرات ملموسة وواقعية لإخراجه من عالم الخطاب النظري.

باء - البعد الاجتماعي لعملية العولمة

ظروف عمل لائقة ومؤاتية

٤٨- ركّز ريموند طورّيس، مدير المعهد الدولي لدراسات العمل في منظمة العمل الدولية، على أثر العولمة الاجتماعي، فأوضح أن العولمة التي تتخذ شكل التجارة الحرة والاستثمار الأجنبي المباشر قد جلبت نمواً جديداً وخلقت فرص عمل جديدة؛ لكن هاتين الفائدتين اللتين عادت بهما العولمة لم تتوزعا بالتساوي لا بين البلدان ولا داخل كل بلد. فقد ارتفعت الأجور الحقيقية ارتفاعاً معتدلاً وصارت سوق العمل أشد تقلباً. وأدت العولمة المالية إلى زيادة حدة عدم استقرار سوق العمل، كما سيتبين من تقرير "عالم العمل" الذي سيصدر قريباً عن منظمة العمل الدولية. وفي هذا السياق، وُجه الاهتمام إلى الرزمة الشاملة من السياسات التي وضعتها منظمة العمل الدولية بعنوان "برنامج العمل اللائق"، بمكوِّناتها الأربعة: النهوض بالعمالة؛ والحماية الاجتماعية؛ والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ والحوار الاجتماعي. وتكمِّل برنامج العمل اللائق مبادرتان اتخذتهما منظمة العمل الدولية مؤخراً تتمثلان في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر في عام ١٩٩٨ ومتابعته؛ وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة الصادر في عام ٢٠٠٨، ومتابعته.

٤٩- وحسب رأي برينت ويلتون، نائب الأمين العام للمنظمة الدولية لأرباب العمل، فإن أوساط الأعمال وأرباب العمل يرحبون بالعولمة. وفي حين أنه من الجلي أن العولمة تعني الشركات المتعددة الجنسيات، فإن لها تأثيراً مهيمناً على مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا تزال مقرات الأغلبية الساحقة من مؤسسات الأعمال موجودة في بلدانها الأم، وهي تميل إلى الصغر أو التوسط من حيث حجمها. وتلك المؤسسات ضعيفة من حيث إمكانيات حصولها على التمويل وعلى مهارات الإدارة ومهارات الموظفين والولوج إلى الأسواق. وأكد السيد ويلتون أنه ينبغي للحكومات أن تساعد مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم على الاستفادة من العولمة. والأهم من ذلك أنه ينبغي أن تجذب الحكومات القطاع الخاص وأن تشجع على إنشاء مؤسسات الأعمال والمشاريع القائمة على روح المبادرة. وحث السيد ويلتون الدول، في ختام مداخلته، على أن تدعم وتنفذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، الصادر في عام ١٩٩٨، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة، الصادر في عام ٢٠٠٨، الذي اعتمدته بالإجماع جميع الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، وهو ينطوي على إمكانية جعل منظمة العمل الدولية أقدر على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.

٥٠- وفي العرض الذي قدمته آنّا بيُوندي، مديرة الاتحاد الدولي للنقابات العمالية، مكتب جنيف، أشارت أيضاً إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة الصادر في عام ٢٠٠٨. وعلقت، فيما يخص قضايا العمل، بالقول إن الإعلان سيساعد في تشكيل عملية العولمة. ورحبت بالنمو الحاصل في الاقتصاد وفرص العمل، لكنها حذرت من أن ذلك قد يحدث على حساب حقوق العمال، وخاصة العاملات، ومن هنا تنبع ضرورة البدء في إجراء عمليات تحقق من المطابقة للواقع. ودعت أيضاً إلى تطبيق قوانين العمل تطبيقاً حقيقياً، لا سيما ما يتصل منها بحرية تكوين الجمعيات وبالمفاوضة الجماعية، وذكّرت بأن منظمة أرباب العمل سبق أن أقرَّت بهذا الأمر.

٥١- ثم افتتح الرئيس - المقرر الحوار التفاعلي. وأدلى ببيانات ممثلو بلجيكا وشيلي وإكوادور وإيطاليا وبيرو وأوكرانيا، بالإضافة إلى رابطة "الإسبرانتو" العالمية.

٥٢- وأُشيرَ إلى أن اتفاقات التجارة قد أدت إلى تحقيق عدد من البلدان نجاحاً اقتصادياً هاماً، رغم أنها في بعض الأحيان تجاهلت حقوق العمال. وقد أضعفت العولمة قدرة العمال على المفاوضة الجماعية مقارنة بما كان عليه الوضع في الثمانينات من القرن الماضي، وأدت في بعض الحالات إلى تدهور ظروف العمل. وهناك توقع خاطئ بأن يؤدي النمو الاقتصادي تلقائياً إلى زيادة عرض العمل. وأُعرب عن شواغل بشأن وضع العمال المهاجرين الذين لا يتمتعون بظروف عمل لائقة، وخاصة في الاقتصاد غير الرسمي حيث لا تطبَّق معايير العمل.

٥٣- واعتُبر إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة وثيقة تشكل علامةً فارقة من حيث إنه يؤكد مجدداً الروابط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ويحدِّد الالتزامات الأساسية التي تقع على عاتق منظمة العمل الدولية والدول الأعضاء فيها، ويُدخل عنصراً مبتكراً في علاقة الترابط بين التجارة والعمل، وهو عدم جواز التوسل بانتهاك المبادئ والحقوق الأساسية في مجال العمل أو الاستفادة منه بأي شكل آخر كميزة نسبية مشروعة. ولا يزال تنفيذ الإعلان تنفيذاً فعالاً يمثل تحدياً. وطُرحت آراء تدعم إدماج برنامج العمل اللائق الذي وضعته منظمة العمل الدولية في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان.

الحوكمة الرشيدة والفساد

٥٤- قالت نادية بالغوبان، عضو منظمة الشفافية الدولية التي يوجد مقرها في سويسرا، إن الفساد سبب من أسباب الفقر الرئيسية وعقبة أمام التنمية. وقد وضعت منظمة الشفافية الدولية تصوراً لمركز مختص في النشاط الدّعوي وإسداء المشورة القانونية يساعد الفقراء في التصدي للفساد والمطالبة بحقوقهم وذلك عن طريق: (أ) تلقي الشكاوى؛ (ب) تقديم المشورة القانونية؛ (ج) النشاط الدّعوي؛ (د) بناء القدرات.

٥٥- وأطلع السيد ديريك لويت، رئيس شعبة وسائل الإعلام والنشاط الدّعوي في مرصد مساءلة القطاع العام، المشاركين على تجربته في قرية صغيرة في جنوب أفريقيا، فقال إن ضعف الحوكمة هو من العقبات الرئيسة التي تحول دون تخفيف الفقر في جنوب أفريقيا، وهي عقبة لا تنطوي على الفساد فحسب، بل إنها تنطوي أيضاً على سوء أداء موظفي الحكومة في إدارتهم للموارد العامة، وعدم توفر الإرادة السياسية لاتخاذ إجراءات في حق الموظفين المقصّرين. ويكتسي رصد المساءلة من قِبل المجتمع المدني أهمية قصوى في مكافحة ذلك، فاستقلالية منظمات المجتمع المدني تمكنها من رصد مساءلة الدولة عن طريقة حكمها رصداً أشد فعالية، إلى جانب القيام بأنشطة دعويّة أكثر استقلالية فيما يتعلق بقضايا المساءلة. ويلزم مساءلة الحكومات على جميع الأصعدة، وبخاصة على الصعيدين الإقليمي والمحلي، عن كفاءة وفعالية التخطيط والميزنة، وتنفيذ البرامج، والمراقبة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية. وأوصى المتكلم بضرورة جعل المساءلة جزءاً من الحوكمة الرشيدة وتمكين منظمات المجتمع المدني تدريجياً من مساءلة الحكومات.

٥٦- وإذ ذكّرت نهى المكاوي، وهي مستشارة في السياسات في قسم الحوكمة والفقر، مركز أوسلو المعني بالحوكمة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن المحفل الاجتماعي يصف الفقر بأنه من أسباب انتهاكات حقوق الإنسان ومن نتائجها، قالت إن أركان الحوكمة الديمقراطية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسعى إلى التصدي لهذا الأمر عن طريق العمل على إشراك أصحاب الحقوق بصورة شاملة وعلى أداء من يتحملون الواجبات لسياسات وخدمات منصفة على نحو يستجيب للمطلوب. وأكدت أن مجموعة الحوكمة الديمقراطية، التابعة لمكتب السياسات الإنمائية، تتعامل مع مسألتي الحوكمة والحد من الفقر بوصفهما وجهين لعملة واحدة، وقدمت أمثلة على الأدوات والبرامج التي يضعها مركز أوسلو المعني بالحوكمة فيما يتعلق بما يلي: (أ) العمليات الوطنية لتقييم الحوكمة التي تفصَّل على نحو يستوعب تجربة الضعفاء والمهمَّشين والتي هي جزء لا يتجزأ من عمليات التنمية؛ (ب) تبادل المعارف الميدانية وبناء الشراكات من أجل إنماء القدرات في المسائل الجامعة كحوكمة الأراضي والإدارة المنصفة للخدمات وللقطاعات المعنية بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٧- ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى حوار تفاعلي بشأن العروض المذكورة أعلاه. وأدلى ببيانات ممثلو بنغلاديش والجمهورية العربية السورية ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين وكذلك نائب رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. وتم التأكيد مجدداً أن أثر الفساد على الفقراء غير متناسب. فهو، على سبيل المثال، يزيد التكاليف وينقص من نوعية الخدمات العامة التي يعتمد عليها الفقراء. ومن شأن الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان أن يأتي بفائدة عميمة في مكافحة الفساد عن طريق إضافة عناصره المحورية، كالحصول على المعلومات، والمساءلة، والتمكين.

٥٨- ولوحظ أيضاً أن التركيز التقليدي على مكافحة الفساد كان مُنصَباً كلياً على الحكومات الوطنية في البلدان النامية، وعلى الفاسدين وليس على المُفسدين. فهذه الفئة الأخيرة تختبئ، في أحيان كثيرة، في المراكز المالية وفي الشركات عبر الوطنية وفي مكاتب الوساطة القانونية والخدمات الاستشارية. وقيل إن مبالغ الرشاوى التي تدفعها الشركات عبر الوطنية قد تفوق، في بعض الحالات، مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة لبعض البلدان النامية. وبالتالي فقد تم التأكيد على أن المساءلة عن الفساد على الصعيد الدولي ضرورية كالمساءلة عنه على الصعيد الوطني. وللقضاء على البيئة التي تشجع الفساد، لا بد من وضع القوانين، وإنشاء المؤسسات، واستحداث الإجراءات الإدارية، ومكاتب أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وإخضاع المسؤولين في القطاع العام للتدقيق البرلماني.

الحصول على العقاقير والرعاية الصحية الأساسية بأسعار ميسّرة

٥٩- أشار ريتشارد لينغ، وهو مسؤول طبي في قسم سياسات الأدوية والوصول إليها واستخدامها الرشيد، إدارة سياسات ومعايير الأدوية في منظمة الصحة العالمية، إلى الحق في الصحة فقال إنه من بين الطرائق المتبعة لقياس مدى التمتع بهذا الحق ما يتمثل في تحليل الوصول إلى الأدوية. ولاحظ أنه من الضروري، لأجل تحسين توفر الأدوية الأساسية وزيادة القدرة على شرائها أن تتوفر أدلة موثوقة على أسعار الأدوية، ومدى توفرها وتيسّرها، ومكونات أسعارها. وعلّق السيد لينغ على أداة استقصاء طورتها منظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، وهي تيسر جمع البيانات وتحليلها، وتقدم طريقة موحدة استُخدمت في إجراء أكثر من ٥٠ استقصاءً في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت النتائج وجود حالات عديدة اتسمت بصعوبة الوصول إلى الأدوية ومنها حالات الأدوية الباهظة الثمن المستخدمة في علاج الأمراض المزمنة، ونقص إمداد المرضى على الصعيد المحلي بالأدوية المهمة، فضلاً عن الحالات التي لا تتيح فيها الحكومات لمواطنيها الاستفادة من أسعار شراء منخفضة، وهوامش الربح المفرطة التي يفرضها القطاع الخاص، والضرائب والرسوم التي تطبَّق على أدوية أساسية.

٦٠- وأكدت مارغريت إيوين، من الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة، أنه من الضروري أن يكون لعمليات الاستقصاء أثر على السياسات. وضربت عدداً من الأمثلة الإيجابية على التغيرات التي أُدخلت على السياسات بعد إجراء عمليات استقصاء لأسعار الأدوية ومدى توفرها. وهناك خيارات سياساتية متعددة لخفض أسعار الأدوية كتحسين كفاءة المشتريات (المشتريات الوطنية المجمَّعة، الشراء بالاسم النوعي)، وضمان التمويل الكافي والمنصف والمستدام (نُظم تأمين صحي تغطي الأدوية الأساسية)، وخاصة عن طريق تشجيع استخدام الأدوية النوعية. وقالت إن التحدي المطروح حالياً يتمثل في تحديد الإجراءات السياساتية الأشد فعالية في سياق مختلف. وهذا يتطلب، في رأيها، دراسة التجارب القطرية.

٦١- ودعا الرئيس - المقرر المشاركين إلى الحوار التفاعلي. وأدلى ببيانات ممثلو البرازيل وشيلي وماليزيا ورابطة مواطني العالم والحركة من أجل صحة الناس.

٦٢- وينبغي أن تناقَش مسألة الحصول على الأدوية الأساسية والرعاية الصحية جنباً إلى جنب مع مسائل أخرى كالحاجة إلى تكنولوجيا ميسّرة الكلفة، والتعاون الدولي، وحقوق الملكية الفكرية على وجه الخصوص. وقيل إن حقوق الملكية الفكرية تشكل عقبة أمام الحصول على العقاقير الأساسية، خاصة بالنسبة للبلدان النامية،

لأن أنشطة البحث والتطوير مكْلفة وتتطلب استثمارات كبيرة. وترفع حقوق الملكية الفكرية السعر النهائي للأدوية، خاصة في البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، لا تخضع الأدوية الأساسية عموماً، باستثناء مضادات الفيروسات القهقرية لنظام البراءات وبالتالي فإن الملكية الفكرية لا تشكل حاجزاً حقيقياً. وفي هذا السياق، أُعرب عن تأييد لنشر استخدام البدائل النوعية من الأدوية الأساسية على نطاق أوسع. وأبرز متكلم آخر الضرورة الملحة للمضي إلى ما هو أبعد من مجرد معالجة الأعراض والتصدي من ثمّ للمحدّدات البنيوية الأساسية للصحة، كالحصول على الماء النظيف. وذكّر المتكلمون بأهمية إعلان ألما آتا لعام ١٩٧٨ بشأن الرعاية الصحية الأساسية، الذي لا يزال هدفاً بعيد المنال.

تغير المناخ

٦٣- حدّد ثيودور راثغيبر، من المحفل الألماني لحقوق الإنسان، الآثار السلبية لتغير المناخ، وخاصة الهجرة القسرية الناجمة عنه والتهديد الذي يشكله على الأمن المائي والغذائي. وأكد أيضاً أن لتغير المناخ أثراً غير متناسب على أفقر المناطق لأنها الأقل قدرة على التكيف مع الظروف الجديدة. ولاحظ المتكلم، وهو يقدم عدداً من الأمثلة عن الكيفية التي تنظر بها مجتمعات مختلفة حول العالم إلى التغيرات، أنه يبدو، من منظور نهج القاعدة الشعبية، أن إحدى المشاكل الرئيسية تتمثل في قلة إشراك السكان المحليين في عمليات صنع القرار وفي تصميم وتنفيذ المبادرات للتصدي لتغير المناخ على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٦٤- وقال توماس ألاركون، رئيس اللجنة القانونية للتنمية الذاتية لشعوب منطقة الأنديز الأصلية، إن مجرى الماء في منطقته يحوَّل من الأنديز إلى المدن لأغراض التعدين والتصنيع، وهو ما يؤثر سلباً على النظام الأحيائي بمجمله وعلى استدامة التنوع البيولوجي لمنطقة الأمازون. وشدد، في هذا الصدد، على التنفيذ الفعال للاتفاقيات الدولية ذات الصلة كاتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، خاصة فيما يتعلق باحترام الأساليب والمعارف التقليدية، كما شدد على الالتزامات بالحصول مسبقاً على موافقة المجتمعات المحلية قبل القيام بأي عمل يؤثر على أسباب معيشتها. كما دعا إلى إنشاء آلية دولية لرصد تنفيذ تلك الاتفاقيات وتجريم الاضطهاد الذي تتعرض له بحكم الأمر الواقع الحركات والأنشطة المحلية المناهضة لأعمال تؤثر على تغير المناخ.

٦٥- وأشار إسماعيل الجِزولي، من البرنامج الخاص بالمناخ التابع للمجلس الأعلى للبيئة في السودان، إلى نقص مناعة السودان في مواجهة تأثيرات تغير المناخ بسبب النظام الأحيائي الهش، وضعف البنى التحتية والاقتصاد، ولأن ما نسبته ٧٠ في المائة من سكان البلد يعتمدون في كسب عيشهم على موارد تتأثر بتغير المناخ. ومن القطاعات المتأثرة بتغير المناخ قطاعات المياه، والزراعة والموارد الطبيعية، والتنوع الأحيائي، والصحة (نواقل الأمراض والأوبئة)، والاقتصاد الصناعي، والجغرافيا السياسية، وهو ما يؤدي إلى التنازع على الموارد الطبيعية. وأوضح السيد الجِزولي أنه كانت هناك عقود اقترن فيها الجفاف بالتصحر والاكتظاظ السكاني، وكان هذا من الأسباب التي أدت إلى اندلاع النزاع في دارفور، لأن الرُّحَل الباحثين عن الماء اضطروا إلى أخذ مواشيهم إلى أراضٍ أبعد تقع جنوباً وتشغلها مجتمعات زراعية أساساً.

٦٦- ثم أعطى الرئيس - المقرر الكلمة للمشاركين. فأدلى ممثل عن السودان ببيان وكذلك فعل ممثلون عن لجنة تقديم المساعدة القانونية للشعبين الأندي والأمازوني من أجل التنمية، والمجلس الدولي لسياسات حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة.

٦٧- وأشير إلى قرار المجلس ٢٣/٧ بشأن العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ. وقُدِّم اقتراح يدعو إلى إنشاء نظام دولي لرصد الموارد المالية. وأشار المتكلمون إلى ضرورة استمرار النقاش المفتوح بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ وذلك في جميع المنتديات ذات الصلة، ومن بينها الدورات المقبلة للمحفل الاجتماعي.

٦٨- وفيما يتعلق بالهجرة، قيل إنها لا تمثل، في علاقتها بتغير المناخ، إخفاقاً في التكيف، وإنما هي في حد ذاتها شكل من أشكال التكيف. فللهجرة أسباب مختلفة، وتغير المناخ أحد تلك الأسباب. وينبغي النظر إلى المهاجرين بوصفهم من عوامل التغير، لا مجرد ضحايا له. وثمة حاجة إلى وضع إطار قانوني وإلى تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في تناول مسألة الهجرة من أجل تحسين حالة المهاجرين. وتم التشديد على أنه بالرغم من أن الهجرة تتجاوز الحدود، فإن الحدود تنظم طرائق معالجة مسألة الهجرة؛ ولذلك فإنه لا غنى عن مزيد من التعاون بين الدول.

الأمن الغذائي وأزمة الغذاء والحق في الغذاء

٦٩- ركّز العرض الذي قدّمه أحمد منظور، مدير مكتب الاتصال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في جنيف، على أزمة الغذاء، مع التشديد بوجه خاص على علاقتها بالفقر والعولمة. ولاحظ أن العولمة، مع أنها قد قلصت فيما يبدو مستويات الفقر إجمالاً، فإنها لم تحد من الفقر المدقع ولم تفد في مكافحة الجوع لأنها خلّفت أثراً شاذاً في مجال الزراعة. فالإعانات الحكومية الضخمة في البلدان المتقدمة التي تمنحها ميزة غير عادلة، وتراجع المساعدات المخصصة للزراعة، وعدم وجود سياسات تكيف لمساعدة المزارعين الذين يتحملون الآثار السلبية للعولمة، ما هي إلاّ بضعة أسباب من أسباب تزايد الجوع على صعيد العالم.

٧٠- وشدد السيد أحمد منظور على ضرورة وضع سياسات على المديين القصير والمتوسط لمعالجة أزمة الغذاء. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية بوسائل منها، على سبيل المثال، تيسير حصول ضعفاء الحال على المساعدة الغذائية العاجلة، وعمليات التدخل التغذوية، وغير ذلك من شبكات الأمان الاجتماعي، وتشجيع صغار المزارعين على إنتاج الأغذية، وتكييف السياسات التجارية والضريبية على نحو يدعم توفر الأغذية على الفور. أما بالنسبة للسياسات الطويلة المدى، فقد اقترح السيد أحمد منظور دعم نمو توفر الأغذية عن طريق إنتاج يقوده صغار المزارعين، وتحسين شمولية وكفاءة نُظم الحماية الاجتماعية، وتقوية إدارة المخاطر التي تتهدد الأمن الغذائي.

٧١- وأشار أوليفييه دي شوتر، المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، إلى أزمة الغذاء الحالية وأبرز الفوائد التي تنجم عن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في صلب الجهود المبذولة للتصدي للأزمة. وحدّد بعضاً من أسباب أزمة الغذاء الحالية وذكر نوعين من الخطر يهددان المجتمع الدولي في رد فعله على الأسباب وعلى الأزمة وهما: التركيز على مستوى الأسعار دون غيره، والتركيز الحصري على مستويات الإنتاج الإجمالية في الزراعة. ورأى أن من شأن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان أن يساعد في تلافي الوقوع في تلك الشُّرُك. وقد تم، في الجهود التي بُذلت حتى الآن للتصدي للأزمات، تجاهل دور الحوكمة التي وُصفت بأنها عنصر هام. وكان رد الأمين العام

سريعاً بأن أنشأ فرقة عمل رفيعة المستوى مخصصة لهذه المسألة. بيد أن الحق في الغذاء لم يُراع المراعاة الكافية في الأعمال المطلوبة منها.

٧٢- وقال المقرر الخاص كذلك إنه من شأن حقوق الإنسان أن تهدي إلى الرد المناسب على الأزمة وأن ترشد في وضع السياسات على مستويين: إذ يمكنها أن تشجع الحكومات على ضمان التحديد المناسب لمواطن الضعف وانعدام الأمن، وبالتالي ضمان ردود محددة الهدف لفائدة الناس الأكثر عرضة للتأثر، ثم الرصد والمساءلة على نحو أفضل عن طريق توفير آليات انتصاف للضحايا. وعلى مستوى آخر، من شأن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان أن يشجع أشكالاً أخرى من التعاون الدولي بوسائل منها، مثلاً، إنشاء صندوق عالمي لإعادة التأمين يُمكِّن الحكومات من تمويل صناديق التدخل وشبكات الأمان الاجتماعي لحماية السكان من الآثار السلبية للأزمة. واختتم المقرر الخاص بيانه بالتشديد مرة أخرى على دور حقوق الإنسان. وقال إن أزمة الغذاء ليست مجرد مسألة تعني التقنوقراطيين فقط، من حيث زيادة المستوى الإجمالي للإنتاج؛ وإنما هي مسألة مرتبطة بحقوق الإنسان من حيث التمييز بين المستفيدين والخاسرين.

٧٣- وأبدى كريستيان كورتيس، وهو مسؤول قانوني مكلف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في لجنة الحقوقيين الدولية، تأييده للقيمة المضافة التي تنجم عن تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في معالجة أزمة الغذاء. فحقوق الإنسان تتيح مجموعة من الضمانات أو الكوابح الإجرائية كاتسام العمليات بالتشارك والشفافية، وتوفر سبل الانتصاف، والحصول على المعلومات، وضمان مساءلة الحكومات. غير أنه سلّم بأن المهمة الأصعب تتمثل في تناول المسائل الجوهرية المتعلقة بحقوق الإنسان، لا المسائل الإجرائية.

٧٤- وتابع السيد كورتيس موضِّحاً أن توزيع الأغذية والموارد الطبيعية مشمول بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهناك التزامات أساسية وأهداف دنيا ينبغي التصدي لها ومن ضمنها التركيز على من يعيشون في ظروف ينعدم فيها الأمن الغذائي.

٧٥- وبعد انتهاء العروض الآنفة، أفسح الرئيس - المقرر المجال لنقاش تفاعلي. وتناول الكلمة ممثلو الجزائر والبرازيل وشيلي وفرنسا والجمهورية العربية السورية وفييت نام واليمن، إلى جانب منظمة أطلس. وتناول الكلمة أيضاً كل من جُوزي بنغُوا، عضو في اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، ونائب رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧٦- وقيل إن أزمة الغذاء أزمة معقدة وإنها ناشئة عن عوامل عديدة مجتمعة، منها ارتفاع أسعار النفط، وتراجع مردود المحاصيل بسبب تغير المناخ، وزيادة تكاليف الشحن، والمضاربة، وتزايد استهلاك الأغذية في البلدان النامية. وقيل أيضاً إن الأزمة تكشف عن مشكلة في توزيع الأغذية وفي القدرة على شرائها، لا في إنتاجها. وذهب أحد الآراء إلى أنه ينبغي فصل مسألة الوقود الأحيائي عن أزمة الغذاء. وأُوضح أنه عندما يتم إنتاج الوقود الأحيائي بشكل متوازن لتلبية احتياجات كل بلد، فإنه قد يصبح وسيلة هامة من وسائل الإنتاج تنفع المجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية.

٧٧- وسُلط الضوء على حماية مصالح المزارعين بوصف ذلك أمراً محورياً في تخفيف حدة أزمة الغذاء. فالمزارعون مهددون حالياً بزيادة أسعار البذور ووسائل الإنتاج. وشُدد كذلك على ضرورة وضع سياسات لتحسين أوضاع صغار المزارعين ومستويات الإنتاج في القطاع الزراعي. وفي هذا الصدد، اعتُبر ضمان الحقوق في الأراضي أيضاً وسيلة أساسية لتعزيز حقوق المزارعين. وقيل أيضاً إنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لأثر حقوق الملكية الفكرية على الزراعة وأزمة الغذاء ولاستكشاف سبل مبتكرة لتخفيف وطأة الجوع.

٧٨- وكانت هناك دعوات لأن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة لتلافي الوقوع في وضع تُحرَم فيه مناطق من العالم بأكملها من الغذاء، بينما تغرق مناطق أخرى في دوّامة العنف. وأشير إلى عدد من الاستراتيجيات الوطنية الناجحة لمكافحة الجوع وإلى مبادرات دولية، كإعلان نيويورك الصادر في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر. وحظيت بالتقدير أيضاً جهود مجلس حقوق الإنسان في مجال الأمن الغذائي. وأشيرَ إلى الدور البارز الذي أدّاه المجلس في إدارة أزمة الغذاء الحالية من خلال عقده دورة استثنائية لمناقشة هذه المسألة اعتمد خلالها القرار دإ-١/٧ بشأن التأثير السلبي لتفاقم أزمة الغذاء العالمية على إعمال الحق في الغذاء للجميع.

جيم - النقاش التفاعلي مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات المواضيعية ذات الصلة لمجلس حقوق الإنسان

٧٩- خصص المحفل الاجتماعي جزءاً من دورته لإجراء نقاش تفاعلي مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان، وهم: الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية ذات الصلة للدول على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٨٠- وذكّر الرئيس - المقرر، إذ دعا المشاركين للنقاش، بأربعة مواضيع للمناقشة كان قد اقترحها في البيان الذي ألقاه عند افتتاح أعمال المحفل (انظر الفقرة ١٠ أعلاه). واقترح أن تركز التدخلات على تلك المجالات وأن تقدَّم للمساهمة في صياغة التوصيات والاستنتاجات التي تتمخض عنها مناقشات الاجتماع الذي يستمر ثلاثة أيام، وأن تُقترح مواضيع لمناقشتها في دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩.

٨١- وشارك في النقاش وقدم مداخلات فيه كل من كوبا وفرنسا والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتايلند، إلى جانب رابطة مواطني العالم، ورابطة "الاسبرانتو" العالمية، والحركة الدولية لإغاثة جميع المنكوبين - العالم الرابع، وهيئة الفرنسيسكان الدولية، والاتحاد الدولي للأخصائيين الاجتماعيين.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات والمواضيع المقترحة لدورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩

ألف - الاستنتاجات

٨٢- ترتكز الاستنتاجات الواردة أدناه إلى العروض التي قُدِّمت والبيانات التي أُدلي بها أثناء النقاش التفاعلي.

٨٣- رحّب المحفل الاجتماعي في دورته لعام ٢٠٠٨ بقرار مجلس حقوق الإنسان الإبقاء على المحفل الاجتماعي بوصفه فضاءً فريداً من نوعه لعقد حوار تفاعلي بين آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصلحة، ومنهم المنظمات العاملة على مستوى القاعدة الشعبية.

٨٤- وينبغي أن يكون المحفل الاجتماعي مفتوحاً أمام جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المنظمات العاملة على مستوى القاعدة الشعبية، وينبغي أن تُبذل جهود من أجل اجتذاب ممثلين عن طائفة أوسع من أصحاب المصلحة، ولا سيما من البلدان النامية، بمن فيهم ممثلون عمن يعيشون في حالة فقر، وبخاصة النساء، للمشاركة في الدورات التي سيعقدها المحفل في المستقبل. وتحظى منظمات المجتمع المدني بالاعتراف لأنها تُسْمع صوت الفقراء.

٨٥- ويحتل المحفل الاجتماعي الموقع الأمثل لتحديد الممارسات الفضلى ولتشجيع إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في جهود الحد من الفقر.

٨٦- وقد ساد اتفاق على أن الفقر وحقوق الإنسان أمران مترابطان بثلاث طرق على الأقل، وهي: (أ) قد يكون الفقر سبباً في انتهاكات حقوق الإنسان ونتيجةً لها؛ (ب) إن إعمال جميع حقوق الإنسان وبذل الجهود للقضاء على الفقر المدقع هما أمران يعزز كل منهما الآخر؛ (ج) تحدد معايير ومبادئ حقوق الإنسان إطارَ الحد من الفقر و/أو القضاء عليه. وتم، في هذا الصدد، التشديد على أن مكافحة الفقر من منظور حقوق الإنسان ينبغي أن تبقى أولوية بالنسبة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٨٧- واعتُبر أن لاعتماد نهج متعدد الجوانب قائم على حقوق الإنسان أهمية قصوى في الحد من الفقر. وتم تسليط الضوء على مشاركة الفقراء، وعلى المساءلة، والوصول إلى وسائل الانتصاف، باعتبارها أهم القيَم المضافة التي تنتج عن إدماج النهج القائم على حقوق الإنسان في صلب استراتيجيات الحد من الفقر.

٨٨- وتُعتبر مشاركة الفقراء أمراً حيوياً في تصميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج ترمي إلى الحد من الفقر. ويتيح المحفل الاجتماعي الفرصة لتبادل الممارسات الجيدة باتباع نهج تشاركي في وضع السياسات الإنمائية.

٨٩- وتؤدي المساعدة والتعاون الدوليان دوراً أساسياً في اجتثاث الفقر. ومن المؤسف، في هذا الصدد، ملاحظة الصعوبات التي تواجهها أغلبية البلدان المتقدمة في بلوغ المستوى المستهدف الذي أُعيد التأكيد عليه في توافق آراء مونتيري والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٩٠- وفي حين تم الاعتراف بأن التجارة في حد ذاتها لا تخفف الفقر بصورة مباشرة وأنه ليس هناك ما يضمن أن يكون للثروة التي تُجنى من التجارة أثر على الفقراء، فقد لوحظ أيضاً أنه بإمكان التجارة الدولية خفض مستويات الفقر. وأُبرزت أهمية إنشاء نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي.

٩١- وتم الاعتراف بدور القطاع الخاص في اجتثاث الفقر بوصفه قطاعاً ممكِّناً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ما دامت الأعمال التجارية تشكل مصدراً رئيسياً للاستثمار وخلق فرص العمل. بيد أنه وُجه الاهتمام كذلك إلى الأثر السلبي الذي يخلفه قطاع الأعمال على حقوق الإنسان وإلى كون النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل هما مجرد عاملين مساهمين في الحد من الفقر.

٩٢- وأُشير إلى الفساد تكراراً بوصفه مسألةً حاسمة فيما يتعلق بالفقر وحقوق الإنسان. فالفساد سبب من أسباب الفقر الرئيسية، وهو عائق أمام التنمية، ويضر بالتمتع بجميع حقوق الإنسان، ويمس بحقوق الفقراء بشكل غير متناسب. ومن شأن اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان أن يفيد في مكافحة الفساد أيّما فائدة عن طريق إضافة مكوناته المركزية، بما فيها الحصول على المعلومات، والمساءلة، والتمكين. ولذلك، فإنه لا غنى عن الحوكمة الرشيدة وجهود مكافحة الفساد في الكفاح ضد الفقر.

٩٣- وأزمة الغذاء مسألة معقدة ناجمة عن عدة عوامل مجتمعة، منها ارتفاع أسعار النفط، وتراجع مردود المحاصيل بسبب تغير المناخ، وزيادة تكاليف الشحن، والمضاربة، وتزايد استهلاك الأغذية في البلدان النامية. واتفقت الآراء على أن الأزمة تعبِّر عن مشكلة في توزيع الأغذية والقدرة على شرائها، لا في إنتاجها. وأُبرزت حماية مصالح المزارعين وضمان الحقوق في الأراضي بوصفهما أمرين محوريين في تخفيف حدة أزمة الغذاء.

باء - التوصيات

٩٤- اقترح المشاركون في دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٨ توصيات لكي ينظر فيها مجلس حقوق الإنسان ويتخذ تدابير بشأنها. ويرد أدناه موجز تلك التوصيات.

٩٥- من الضروري ضمان مشاركة المنظمات على مستوى القاعدة الشعبية ومن يعيشون في حالة فقر، وخاصة النساء، لا سيما من البلدان النامية، مشاركة أكبر في الدورات التي سيعقدها المحفل في المستقبل. ولهذا الغرض، قد ينشئ مجلس حقوق الإنسان صندوقاً للتبرعات تابعاً للأمم المتحدة من أجل توفير الموارد لتلك المنظمات كي تستطيع المشاركة في مداولات دورات المحفل المقبلة والمساهمة فيها.

٩٦- وينبغي أن يعمل المحفل الاجتماعي كوسيلة حوار وهيئة تفكير لوضع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الحد من الفقر. وينبغي له أيضاً أن يشجع على تحقيق تفاعل أفضل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وخاصة من خلال الجهود المتضافرة للحد من الفقر. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تبقى مكافحة الفقر من منظور حقوق الإنسان أولوية من أولويات المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

٩٧- وينبغي أن يجري المحفل الاجتماعي مناقشة مركزة للنقاط المحددة بشكل أفضل. وينبغي أن تكون المواضيع التي تُحدّد للمناقشة في دورات المحفل الاجتماعي المقبلة أضيق نطاقاً. كما ينبغي أن يواصل المحفل الاجتماعي التركيز على التمييز بوصفه سبباً في الفقر ونتيجة له.

٩٨- وأُبرز دور آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها أداة مفيدة لرصد استراتيجيات الحد من الفقر. ويوصي المحفل الاجتماعي بأن يُرصَد من خلال تلك الآلية تنفيذ سياسات الحد من الفقر على المستوى الوطني.

٩٩- وتم التشديد على المسؤولية المشتركة الواقعة على عاتق جميع الدول الأعضاء عن التعاون والمساعدة الدوليين الراميين إلى الحد من الفقر. وفي هذا الشأن، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يحث الدول المعنية على أن تزيد حجم ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية وعلى أن تنشئ آليات مناسبة لضمان وصول المساعدة إلى أشد الناس فقراً وتنفيذها وفقاً لمبدأي الشفافية والمساءلة.

١٠٠- وينبغي أن تُدرج مؤشرات الحوكمة في برامج الحد من الفقر. وهناك حاجة إلى استحداث مؤشرات يمكن استخدامها في المحفل الاجتماعي المقبل كنقاط مرجعية للحوار يمكن على أساسها تحقيق نتائج ملموسة.

١٠١- ويُعتبر القطاع الخاص قطاعاً ممكِّناً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، لكنه قد يؤثر أيضاً تأثيراً سلبياً على حقوق الإنسان والتنمية. وينبغي أن تناقش الأمم المتحدة بقدر أكبر من الاهتمام والعمق دور القطاع الخاص في اجتثاث الفقر.

١٠٢- ويمكن أن يُدرج المجلس في جدول أعماله النظر في برنامج العمل اللائق.

١٠٣- ويُعَد الفساد أحد الأسباب الرئيسية في الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي للمجلس أن يبذل جهوداً للسير قُدماً باعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد على صعيد العالم. وينبغي أن يدعو المجلس الدول إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالفساد، بغية اعتماد نصوصها في القوانين الوطنية.

١٠٤- وينبغي أن يدعو المجلس الدول إلى المضي قُدماً في عملها المتعلق بصياغة مشروع مبادئ توجيهية بشأن الفقر المدقع وحقوق الإنسان وأن يشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة نشيطة في التظاهرات المقبلة ذات الصلة.

جيم - المواضيع التي يمكن طرحها للنقاش في دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩

١٠٥- اقترحت دول أعضاء ومشاركون آخرون المواضيع التالية من أجل بحثها أثناء دورة المحفل الاجتماعي لعام ٢٠٠٩:

(أ) البرامج الوطنية لمكافحة الفقر: الممارسات الفضلى التي تتبعها الدول من مختلف المناطق في تنفيذ برامج الضمان الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان؛

(ب) آليات المساءلة: مناقشة معمقة وتبادل للتجارب والممارسات الفضلى فيما يتعلق بآليات المساءلة بوسائل من جملتها الرصد المستند إلى مؤشرات؛

(ج) التمييز والإقصاء الاجتماعي، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(د) مشاركة الفقراء وتمكينهم والممارسات الفضلى على جميع المستويات؛

(هـ) المساعدة والتعاون الدوليان في مكافحة الفقر، بما في ذلك التزامات المؤسسات الدولية؛

(و) النزاع المسلح، والاحتلال الأجنبي، والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد، كالعقوبات التي تفرضها بعض الدول والتي تناقض ميثاق الأمم المتحدة، بوصفها من أسباب الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان؛

(ز) الحوكمة الرشيدة في برامج الحد من الفقر من منظور حقوق الإنسان؛

(ح) الفجوة القائمة بين السياسات المروَّج لها على المستوى الكلي والواقع الذي يواجهه من يعيشون على المستوى الجزئي؛

(ط) مبادرات مكافحة الفساد: الممارسات الفضلى للدول من مختلف مناطق العالم في تنفيذ برامج مكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان؛

(ي) المهاجرون: الجيل الأول والثاني والثالث من المهاجرين وكفاحهم ضد الفقر.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت

١- افتتاح الدورة.

٢- تنفيذ الولاية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ٦/١٣.

٣- اختتام الدورة.

Annex II

[ENGLISH ONLY]

PROGRAMME OF WORK

MONDAY, 1 SEPTEMBER 2008

10-10.30 a.m. **Opening of the Social Forum**

- H.E. Mr. Martin Ihoeghian Uhomoibhi, President of the Human Rights Council, Permanent Representative of Nigeria to the United Nations Office in Geneva

- H.E. Mr. Mousa Burayzat, Chairperson-Rapporteur of the Social Forum, Permanent Representative of Jordan to the United Nations Office in Geneva

- Ms. Kyung-wha Kang, Deputy High Commissioner for Human Rights

Poverty and human rights

10.30-11 a.m. **Human rights and extreme poverty**

A. Normative framework

Speakers:

- Ms. María Magdalena Sepulveda, Human Rights Council independent expert on the question of human rights and extreme poverty

- Mr. Ariranga Pillay, Member of the Committee on Economic, Social and Cultural Rights

11-11.30 a.m. **B. Enabling environment**

(i) Foreign debt and poverty

Speakers:

- Mr. Cephas Lumina, Human Rights Council independent expert on the effects of foreign debt and other related international financial obligations of States on the full enjoyment of human rights, particularly economic, social and cultural rights

- Mr. Nasser Shraideh, Secretary-General, Ministry of Planning and International Cooperation, Jordan (statement read out by the representative of the Permanent Mission of Jordan)

11.30-11.45 a.m. (**ii) The role and responsibility of the State in poverty eradication**

Speaker:

- H.E. Mr. Li Baodong, Permanent Representative of the People's Republic of China to the United Nations Office in Geneva

11.45-12 noon **(iii) International assistance and cooperation**

Speaker:

- H.E. Mr. Omar Ben Mahmoud, Secretary of State, National Fund for Solidarity, Tunisia

12-1 p.m. **Open debate on the topics**

3-3.45 p.m. **(iv) International trade policies and poverty**

Speakers:

- Mr. Jean-Pierre Lehmann, Professor of International Political Economy, IMD, Founding Director of the Evian Group
- Ms. Aileen Kwa, Programme Coordinator of the Trade and Development Programme, South Centre
- Mr. David Luke, Senior Trade Adviser and Coordinator of the Trade and Human Development Unit, UNDP/Geneva

3.45-4.30 p.m. **Open debate on the topic**

4.30-5.15 p.m. **(v) The role of civil society in the eradication of poverty at the grass-roots level**

Speakers:

- Ms. Ingrid Srinath, Secretary-General of CIVICUS
- Mr. Alain Genin, ATD Quart Monde
- Ms. Rosalbina Perez de Perez, ATD Quart Monde

5.15-6 p.m. **Open debate on the topic**

TUESDAY, 2 SEPTEMBER 2008

B. Enabling environment (*continued*)

10-10.30 a.m. **(vi) The role and social responsibility of transnational corporations in poverty eradication**

Speakers:

- Mr. Gerald Pachoud, Special Adviser to the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business corporations

- Mr. Filippo Veglio, Business Solutions Leader, Development Focus Area, World Business Council for Sustainable Development

10.30-11.15 a.m. **Open debate on the topic**

Social dimension of the globalization process

11.15-12 noon **A. National strategies**

(i) Decent and favourable work conditions

Speakers:

- Mr. Raymond Torres, Director of the International Institute for Labour Studies, International Labour Organization

- Ms. Anna Biondi, Director of the International Trade Union Confederation, Geneva Office

- Mr. Brent Wilton, Deputy Secretary-General of the International Organization of Employers

12-1 p.m. **Open debate on the topic**

3-3.45 p.m. **(ii) Good governance/corruption**

Speakers:

- Ms. Nadia Balgobin, Board Member of Transparency International/Switzerland

- Mr. Derek Luyt, Head, Media and Advocacy, Public Service Accountability Monitor

- Ms. Nohay El-Mikawy, Policy Adviser for Governance and Poverty, UNDP Oslo Governance Centre

3.45-4.30 p.m. **Open debate on the topic**

B. Global challenges

4.30-5 p.m. **(i) Access to affordable essential drugs and health care**

Speakers:

- Mr. Richard Laing, Medical Officer, Policy, Access and Rational Use, Medicine Policy and Standards, World Health Organization
- Ms. Margaret Ewen, Health Action International

5-6 p.m. **Open debate on the topic**

WEDNESDAY, 3 SEPTEMBER 2008

B. Global challenges (*continued*)

10-10.45 a.m. **(ii) Climate change**

Speakers:

- Mr. Theodor Rathgeber, German Forum on Human Rights
- Mr. Tomas Alarcon, President of the Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos
- Mr. Ismail Elgizouli, Programme on Climate, High Council for Environment, Sudan

10.45-11.30 a.m. **Open debate on the topic**

11.30-12.15 p.m. **(iii) Food security, the food crisis and the right to food**

Speakers:

- Mr. Olivier de Schutter, Human Rights Council Special Rapporteur on the right to food
- Mr. Christian Courtis, Legal Officer for Economic, Social and Cultural Rights of the International Commission of Jurists
- Dr. Manzoor Ahmad, Director, FAO Liaison Office, Geneva

12.15-1 p.m. **Open debate on the topic**

3-4 p.m. **Interactive debate with holders of the relevant thematic procedures mandates of the Human Rights Council on issues related to the topics of the Social Forum**

4-5.30 p.m. **Conclusions and recommendations to be presented to relevant United Nations bodies**

(i) Raising international awareness;

(ii) International assistance and cooperation;

(iii) Specific and action oriented initiatives;

(iv) An enhanced role of the United Nations system;

(v) Possible themes for the 2009 Social Forum.

5.30-6 p.m. **Closure of the Social Forum**

Annex III

[ENGLISH ONLY]

LIST OF ATTENDANCE

States members of the Human Rights Council

Argentina, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Bolivia, Bosnia and Herzegovina, Brazil, Burkina Faso, Canada, Chile, China, Cuba, Egypt, France, Germany, Ghana, Indonesia, Italy, Jordan, Malaysia, Mauritius, Mexico, Netherlands, Pakistan, Qatar, Republic of Korea, Russian Federation, Saudi Arabia, Senegal, South Africa, Switzerland, Ukraine, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Uruguay, Zambia.

States members of the United Nations

Afghanistan, Algeria, Austria, Barbados, Belgium, Botswana, Bulgaria, Colombia, Costa Rica, Dominican Republic, Ecuador, El Salvador, Ethiopia, Greece, Guatemala, Haiti, Iran (Islamic Republic of), Kazakhstan, Lao People's Democratic Republic, Lesotho, Libyan Arab Jamahiriya, Morocco, Nepal, Norway, Oman, Peru, Romania, Serbia, Singapore, Sri Lanka, Sudan, Sweden, Syrian Arab Republic, Thailand, Tunisia, Turkey, Uganda, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zimbabwe.

Non-Member States represented as observers

Holy See.

United Nations funds, programmes, specialized agencies and related organizations

United Nations Development Programme, United Nations Population Fund, Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Labour Office, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East, World Federation of United Nations Associations, World Health Organization.

Intergovernmental organizations

African Union, European Union, International Organization for Migration, International Organization of la Francophonie, League of Arab States, Organization of the Islamic Conference.

National institutions

Commissioner for Human Rights of Ukraine.

Non-governmental organizations in consultative status with the Economic and Social Council

General status: ATD Fourth World, Caritas International, Centre Europe-Tiers Monde, Civicus-World Alliance Citizen Participation, Conseil international des femmes, Franciscans International, New Humanity, Union nationale de la femme tunisienne.

Special status: African Commission on Health Promoters and Human Rights, Association tunisienne pour l'auto-développement et la solidarité, Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos, Espace Afrique International (EAI), Femmes Africa Solidarité, International Federation of Social Workers, Lutheran World Federation, Mbororo Social and Cultural Development Association, Transparency International, Women's World Summit Foundation.

Roster: Association of World Citizens, Friedrich Ebert Foundation, International Federation of Rural Adult Catholic Movements.

Other non-governmental organizations

Indigenous Peoples and Nations Coalition, Ocaproce International, Public Service Accountability Monitor.

– – – – –